الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/49/L.76
12 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٧ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة السيد أرجان ب. همبرغر (هولندا) على أساس المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.12

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وتعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلق بخطة للتنمية،

وإذ تحيط علما بأن حالة الدين في عدد من البلدان النامية قد تحسنت منذ النصف الثاني من الثمانينات، وبمساهمة الاستراتيجية الدولية الجديدة للديون، كما يطبقها المجتمع الدولي، في تحقيق هذا التحسن،

وإذ تحيط مع التقدير التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيفها تخفيفا معادلا،

وإذ تلاحظ أن التطورات غير المتوازنة في سياق الاستراتيجية الدولية الجديدة للديون تجعل من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة واتباع نهج مبتكرة، من أجل إيجاد حل فعال وعادل وإنمائي المنحى ودائم لمشاكل الديون الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية،

وإذ ترحب بأن بعض البلدان النامية حققت تقدما كبيرا نحو حل مشاكل ديونها،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة بوصفها عنصرا يؤثر بشكل سلبي على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر تأكيد الحاجة الى التصدي لهذه المشاكل وحلها من خلال تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون، تشمل بحسب الاقتضاء تدابير لإجراء تخفيضات كبيرة في الديون، على أن تراعى الحالة الخاصة والحرجة لأكثر البلدان النامية الافريقية مديونية، وأقل البلدان نموا،

وإذ تشدد على أهمية التخفيف من الأعباء الفادحة للديون وخدمة الديون فيما يتعلق بمختلف أنواع الديون وكثير من البلدان النامية، على أساس نهج عادل ودائم، وللتصدي على سبيل الأولية وبحسب الاقتضاء، لمجموع ديون أكثر البلدان النامية فقرا وأكثرها مديونية،

وإذ تؤكد أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف الجهود التي تبذلها في مجال الإصلاح الاقتصادي وبرامج تحقيق الاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي، من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة التصدي للجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، والخصائص التي تنفرد بها، فضلا عن مواطن الضعف لدى الشرائح الفقيرة من سكانها،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عبء الديون وخدمة الديون لا يزال يشكل عقبة رئيسية تعترض تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في تلك البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، وذلك في عدد من البلدان النامية التي تبذل جهودا مستمرة ومضنية للقيام بالإصلاحات الاقتصادية،

وإذ تلاحظ أن هذه البلدان النامية التي واصلت، بتكلفة جسيمة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في حينها، قد فعلت ذلك على الرغم من وجود قيود مالية خارجية وداخلية شديدة،

وإذ تشدد على الحاجة الى تحقق نمو اقتصادي عالمي متواصل وعلى ضرورة استمرار وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتصل، في جملة أمور، بمعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق، والممارسات التجارية، والوصول الى التكنولوجيا، وأسعار الصرف، والأسعار الدولية للفائدة. وإذ تلاحظ استمرار الحاجة الى توفير الموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تحيط علما، وهي تتصدى لمشاكل الديون في البلدان النامية، بحالات بعض البلدان الدائنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تحيط علما أيضا بحصيلة الاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن الديون والتنمية، المعقود في جاكرتا في الفترة من ١٣ الى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ واستنتاجاته وتوصياته[١]،

وإذ تحيط علما كذلك ببلاغ الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الوزارية المشتركة لمجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المعقود في مدريد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وبلاغ الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لفريق الـ ٢٤ الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية، المعقود في مدريد في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ تحيط علما ببلاغ مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى المعقود في نابولي يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤[٢]،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٤[٣]؛

٢ - تعترف بأن الحل الدائم لمشكلة الديون أكثر البلدان النامية فقرا وأكثرها مديونية يوصي بشروط أكثر مواتاة من سابقاتها للتدابير المتعلقة بتخفيف عبء الديون، بما في ذلك تخفيض مجموع الديون، وتشجع نادي باريس وأعضاءه على متابعة الجهود بقوة لتحسين الشروط المطبقة على أكثر البلدان النامية فقرا وعلى البلدان النامية المثقلة بالديون، بما في ذلك بحسب الاقتضاء، تخفيض الدين الرسمي الثنائي بما فيه الكفاية لمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة ومن ثم المساهمة في احتمال استئناف هذه البلدان النمو والتنمية؛

---

(١) A/49/367، المرفق الأول.

(٢) A/49/228-S/1994/827، المرفق الأول.

(٣) A/49/338.

٣ - تؤكد أهمية أن تواصل البلدان النامية بذل جهودها من أجل العمل على إيجاد بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تعزز النمو والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة أن يشجع المجتمع الدولي على إيجاد بيئة اقتصادية خارجية داعمة وذلك عن طريق القيام، في جملة أمور، بتحسين إمكانية الوصول الى الأسواق، وتثبيت أسعار الصرف، والتحكم الفعال في الأسعار الدولية للفائدة، وزيادة تدفقات الموارد، فضلا عن تحسين إمكانية وصول البلدان النامية الى التكنولوجيا؛

٤ - تطلب الى المجتمع الدولي تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا تاما ومواصلة تقديم الدعم لنظام تجاري دولي مفتوح وحر ومنصف وغير تمييزي ومستند الى قواعد، يحسن فرص الوصول الى أسواق جميع البلدان بغية ضمان النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، ويضع في الاعتبار المعاملة الخاصة والتفاضلية المتفق عليها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، ومن ثم زيادة فرصها للقيام، في جملة أمور، بتخفيف مشاكل ديونها؛

٥ - ترحب بقيام بعض البلدان الدائنة بشطب جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا، وتدعوها الى القيام حيثما أمكن، بإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو إجراء عملية تخفيف يكون لها أثر مماثل على أقل البلدان نموا، ولا سيما الموجود منها في افريقيا؛

٦ - تطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، في حدود اختصاصاتها، في إمكانية اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل، على أن توضع في الاعتبار الحالة الخاصة لكل بلد؛

٧ - تشجع الجهات الدائنة الخاصة، ولاسيما المصارف التجارية، على مواصلة المبادرات والجهود من أجل معالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

٨ - تلاحظ مع القلق أن البلدان المتوسطة الدخل، ولاسيما الموجود منها في افريقيا، لا تزال تواجه التزامات تتعلق بالديون وخدمة الديون، وتدعو الجهات الدائنة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية أن تواصل معالجة هذه الالتزامات بفعالية؛

٩ - تشدد على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة الى البلدان النامية المدينة، علاوة على تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية لا سيما الى أقل البلدان نموا من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي والقضاء على الفقر، بما يمكنها من الخلاص من نير الديون ويساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة؛

١٠ - تشدد أيضا الحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل؛

١١ - تحيط علما بالنسبة العالية للديون المتعددة الأطراف لعدد من البلدان النامية وتدعو المؤسسات المالية الدولية الى دراسة المقترحات الرامية الى التصدي لمشاكل هذه البلدان فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، على أن توضع في الاعتبار الحالة الخاصة لكل بلد، والمحافظة في الوقت نفسه على مركز الدائن المفضل للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لضمان قدرتها على مواصلة تقديم التمويل التساهلي لتلك البلدان النامية للمساعدة في تنميتها؛

١٢ - تحث المجتمع الدولي على النظر في إمكانية التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون بأسهم في رأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، دونما إخلال بأي حلول أكثر دواما مثل تخفيض و/أو إلغاء الدين؛

١٣ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، الى أن تواصل استطلاع طرق لتنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف على نحو كبير من عبء ديون البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل الكثيرة المديونية لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة دون الانزلاق الى أزمة جديدة للديون؛

١٤ - تطلب من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات الدولية المختصة، أن تعزز قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات الأخيرة التي عالجت مسائل الديون، وأن تعالج مشاكل الديون الخاصة بالبلدان النامية، ولا سيما مشاكل أقل البلدان نموا في وضع خطة للتنمية من أجل زيادة تعزيز الحلول الفعالة والمنصفة والدائمة لهذه المشاكل؛

١٥ - تدعو البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الى أن تنظر في حدود اختصاصاتها في إمكانية تقديم دعم مالي جديد مناسب الى البلدان المنخفضة الدخل التي تقع عليها أعباء باهظة للديون وتواصل خدمة الديون والوفاء بالتزاماتها الدولية متكبدة في ذلك تكاليف مرتفعة؛

١٦ - تسلم بالحاجة الى مساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الإنمائية، وتسلم أيضا بأن تخفيف عبء الديون يمكن أن يساهم في تحرير الموارد المحلية من أجل دعم جهودها الإنمائية، ولا سيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

١٧ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -